الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

14 العـدد الرابع عشر
يـونيـو 2022

وقفات مع محمد البنَّا في تحقيق (نتائج الفكر) للسهيلي

د. عايض بن محمد القحطاني*
aiban1434@gmail.com

| تاريخ الاستلام: 2022/01/22م | تاريخ القبول: 2022/03/28م |

الملخص:

يأتي البحثُ ليقفَ أربعَ وقفاتٍ مع ما لاحظه الباحثُ في تحقيقِ كتابِ نتائجِ الفكر، فوثّقَ الباحثُ قولين نسبَهما السهيليُّ إلى سيبويه، لم يعثرْ عليها المحققُ، واستظهرَ الأصلَ الذي خرّجَ السهيليُّ عليه قولًا، ثم نسبَه إلى الخليلِ في كتابِ سيبويه. وحاولَ أنْ يفسرَ مقصدَ السهيليّ من عبارةِ "الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له" التي عدّها المحققُ خطًا، فقامَ بتصويبها في متنِ الكتاب. وقد اقتضتْ خطةُ البحثِ أن تشتملَ على مقدمةٍ تتضمنُ تمهيدًا، فيه تعريفٌ بكتابِ نتائجِ الفكر، وبمؤلفِه أبي القاسم السهيلي، وعلى أربعةِ مطالب؛ المطلبُ الأولُ: علةُ رفعِ الفعلِ المضارعِ، والمطلبُ الثاني: مجيءُ "إذ" بمعنى "أنْ"، والمطلبُ الثالثُ: القولُ بأنّ مرفوعَ "لولا" فاعلٌ، والمطلبُ الرابعُ: منعُ الخليلِ من تقديمِ الخبرِ على المبتدأ. وتوصّلَ البحثُ إلى أنّ عبارةَ السهيلي "فلِوقوعه موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له" عبارةٌ صحيحةٌ لا خطأَ فيها، وأنه قصدَ من (الاسم التابع له) خبرَ المبتدأ. وأن كتابَ سيبويه يتضمنُ ما نسبه السهيليُّ إلى سيبويه من أنّ (إذ) تأتي بمعنى (أنْ)، وأنّ مرفوعَ (لولا) يُعربُ فاعلا، وأنّ منعَ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ، ونسبتَه إلى الخليل، قولٌ خرّجه السهيليُّ على أصولِ الخليل على طريقةِ ما يُعرفُ بتخريجِ الفروعِ على الأصولِ عند الفقهاء.

الكلمات المفتاحية: الاسم المخبر عنه، الاسم التابع له، مرفوع "لولا"، تقديم الخبر على المبتدأ.

* دكتوراه لغويات-مكتب التعليم-خميس مشيط-المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Contemplations with Muhammad Al-Banna in the Investigation of *Natā'ij al-Fikar* 'the Results of Thought' by al-Suhaylī

Dr. Ayedh Bin Mohammed Al-Qahtani*

aiban1434@gmail.com

Received date: 22/01/2022	Acceptance date: 28/03/2022

Abstract:

This research makes four contemplations with what the researcher noticed in the investigation of *The Results of Thought* book. The researcher documented two sayings that al-Suhaylī attributed to Sibawayh, which the investigator failed to find, memorizing the origin that Al-Suhaili extracted as a saying and attributed to al-Khalil in Sibawayh's book, trying to explain the intent of al-Suhaylī behind the phrase "the reported noun and the subsequent noun" that the investigator considered as a fault and corrected it in the body of the book. The research was divided into an introduction, a preface, and four claims. The first claim is about the reason for the nominative case in the present verb. The second claim is on the meaning of the Arabic preposition *idh* that comes to mean *inn*. The third claim is related to the saying that the nominative *lawla* is a subject. The fourth claim is about preventing al-Khalil from positioning the predicate before the subject. The research concluded that al-Suhaylī's phrase "the reported noun and the subsequent noun" is correct. Sibawayh's book includes what al-Suhaili attributed to Sibawayh and al-Khalil.

Keywords: The reported noun, The subsequent noun, The nominative case of *lawla*, Positioning the predicate before the subject.

* PhD in Linguistics, Education Office, Khamis Mushait, Saudi Arabia.

تقديم:

اهتم محمد البنّا بتحقيق كتب الإمام أبي القاسم السهيلي رحمهما الله، وإليه يعود الفضل في خدمة كتاب السهيلي، وتعريف الدارسين به، وبآرائه في اللغة والنحو والبلاغة، وقد بدأت رحلة اهتمام البنا بالسهيلي، بتحقيق كتابه "أمالي السهيلي" عام 1970م، ثم تحقيق كتاب "نتائج الفكر في النحو"، وحصل به على درجة اه بتقدير ممتاز، والتوصية بطباعة الكتاب، ووعد في مقدمة الطبعة الثانية للكتاب عام 1404هـ أن ينشر كتاب "التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام"، لكنه لم ينشره، ولعل السبب يعود إلى أن الكتاب حققه أحد الباحثين بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود، ونوقش فيه في العام نفسه، ثم ألف كتابا بعنوان "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي" عام 1405هـ، ثم بدأ في تحقيق كتاب "الروض الأنف والمشرع الروى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى"، لكنه توفي- رحمه الله- قبل أن يكمله، وقد قامت جائزة دبي مشكورة بطباعته في ثمانية مجلدات هذا العام الجاري.

وقد استوقفني أثناء دراستي لكتاب "نتائج الفكر" أن التحقيق يشتمل على بعض الملاحظات، فقررت أن أجمع أهمها؛ لدراستها والوقوف على الأقوال التي نسبها السهيلي إلى سيبويه والخليل في الكتاب، ولم يعثر عليها البنا -رحمه الله-.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت تقويم تحقيق (نتائج الفكر) بحث بعنوان (نتائج الفكر للسهيلي: نظرات في تخريج شواهده ونقوله) لبنيونس الزاكي، معهد المخطوطات العربية، مصر، مج40، ج2، 1417هـ،

وتختلف دراستي عن الدراسة السابقة في أنها تدرس ما له صلة بآراء السهيلي النحوية، وتنفي عنه شبهة الوهم في توثيق الأقوال، خاصة فيما نسبه إلى الخليل وسيبويه، والخطأ في عبارة (الاسم التابع له).

وتهدف الدراسة إلى:

1- الكشف عن قولين لسيبويه في كتابه لم يعثر عليهما المحقق.

2- تحرير مقصد السهيلي من عبارة (موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له).

3- الوقوف على صحة نسبة منع تقديم الخبر على المبتدأ إلى الخليل.

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تتبع أقوال سيبويه والخليل التي لم يعثر عليها المحقق، ودراستها، وتفسير مقصد السهيلي من عبارته (الاسم التابع له) من خلال الجمع بين أقواله وآرائه المتفرقة في أبواب الكتاب.

وقد اقتضت خطة البحث أن تشتمل على تمهيد وأربعة مطالب:

التمهيد، وفيه:

1- التعريف بالسهيلي.

2- التعريف بكتابه "نتائج الفكر".

المطلب الأول: علة رفع الفعل المضارع.

المطلب الثاني: مجيء "إذ" بمعنى "أن".

المطلب الثالث: القول بأن مرفوع "لولا" فاعل.

المطلب الرابع: نسبة منع تقديم الخبر على المبتدأ إلى الخليل.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج.

التمهيد:

1- التعريف بالسهيلي

اسمه:

ترجم ابن دحية لشيخه السهيلي فقال:" أبو القاسم السهيلي: أبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن، واسمه: أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فَتّوح، وهو الداخل للأندلس، هكذا أملى عليّ نسبه، وقال: إنه من ولد رُويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله - صلى الله علية وسلم - لواءً عام الفتح[1].

كنيته:

يتكنى السهيلي بثلاث كنى أشهرها: أبو القاسم، وأبو زيد، وهي التي يعرف بها في كتب النحويين والتراجم، ويكنى أبا الحسن، وهي قليلة[2]، ولعل السر في تعدد هذه الكنى يعود إلى أسماء أولاده، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئا[3].

مولده:

تعد ترجمة تلاميذ السهيلي له، من أوثق ما وصل إلينا عنه، وقد اختلفوا[4] في تحديد سنة مولده، فقيل عام 507هـ، وقيل عام 508هـ، وقيل 509هـ، غير أن القول الثاني أكثرها ورودا في كتب التراجم؛ لأنها تنقل عن ابن دحية، دون سواه[5].

وفاته:

اختُلف في سنة وفاة السهيلي، كما اختلف في سنة ولادته، فقال ابن دحية أحد تلاميذه: " توفي رحمه الله بحضرة مراكش، يوم الخميس، ودفن ظهره، وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام واحد وثمانين وخمسمائة"[6].

2- التعريف بكتاب نتائج الفكر

قال ابن دحية: "وأملى عليّ - رحمه الله - كتاب نتائج الفكر، وهو من عجائب الدهر"[7]، قال السهيلي في الروض الأنف: " كل هذا مبيَّن في كتاب نتائج الفكر"؛ مما يدل على أن زمن تأليف كتاب نتائج الفكر متقدم على تأليف كتاب الروض الأنف.

وقد حرص السهيلي من خلال مسائل الكتاب التي رتبها على أبواب كتاب الجمل -فافتتحها بقول الزجاجي، أو عرضها بأسلوبه- على أن يقدم قراءة جديدة للنحو، ترتكز على قضية اللفظ والمعنى -وهي أحد مباحث الألفاظ عند الفقهاء- وحاول أن يكشف عن علاقة اللفظ والمعنى بالمقام والوظيفة، فبدأ قراءته بقضية الوضع والاستعمال، وربطها بقصد المتكلم، وإفهام المخاطب، من خلال"توسيع مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة"[8]، ثم ختمها ببيان الوظيفة الأساسية للغة، وهي الوظيفة التبليغية والبلاغية، وقد مثل لذلك بآيات من القرآن الكريم، وسعى إلى إبراز جوانب الإعجاز فيها، متقصيا في مسائله ما يتعلق بالنحو والصرف والبلاغة، وبعض المباحث العقدية كصفات الله عز وجل، ومباحث المتكلمين كقضية الاسم والمسمى.

هذه هي أبرز سمات منهج السهيلي في تناوله لمسائل كتابه "نتائج الفكر".

المطلب الأول: علة رفع الفعل المضارع

قال السهيلي: "وأما رفع الفعل المضارع، فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له"[9]. ورأى البنا أن عبارة "المخبر عنه" خطأ، فصوّبها في المتن، وقال في الحاشية: "في أ، ب: "المخبر

عنه"، ولا يستقيم الكلام عليه؛ لأن الفعل إنما يقع موقع المخبر به، نحو: إن محمدا ليقوم، وموقع التابع، نحو: هذا رجل يخلص"[10].

وقبل توضيح مراد السهيلي، علينا أن نأتي بالسؤال الذي تضمن جوابُه عبارة "موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له"، يقول: "ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفعه بلا شك بعامل، وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل الذي هو الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة، كما خيف في "إنّ" وأخواتها؟ فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ -وإن كان معنويا- كما أن الرافع للفعل المضارع المعنوي، لكنه أقوى منه؛ لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا، كما أنه مرفوع معنى وعقلا، لذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول؛ لأنه المحدث عنه الفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك؛ لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه والاسم التابع له، فلم يقوَ قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ"[11].

يتبيّن من النص السابق أن الفعل المضارع مرتفع بعامل معنوي، هو وقوعه موقع الاسم؛ لذلك شبه السهيلي الفعل المضارع بالمخبر عنه (المبتدأ)؛ لعلةٍ جامعةٍ بينهما؛ هي العامل المعنوي. ولكن العامل المعنوي في الفعل لا يمنع حروف النصب والجزم من العمل فيه، بخلاف عامل الابتداء في المخبر عنه الذي يمنع بعض الحروف الداخلة على المخبر عنه من العمل فيه.

وقد ترتب على هذه العلة، علة أخرى وهي استحقاقهما الرفع، إلا أن الفعل المضارع أقل استحقاقا للرفع من المخبر عنه؛ لأنه غير مقصور على موقع المخبر عنه، بل يتحول عنه إلى غيره من مواقع الأسماء التي عبر عنها السهيلي بالتابع له، ويقصد بها الموقع الذي لا يكون العامل فيها عامل الابتداء المعنوي.

وتعبير السهيلي بـ(الاسم التابع له) تعبير مشكل من حيث إنه يقتضي حصر المواقع في التابع فحسب، فيخرج بذلك موقع الخبر والمفعول والحال والمضاف إليه. وهذا ما فهمه البنا -رحمه الله-؛ لذلك صوّب "المخبر عنه" بـ"المخبر به". لكنّه من المستبعد أن هذا ما يقصده السهيلي، للعموم الذي

تفيده (ال) الجنسية في قوله: "وذلك العامل هو قولهم هو وقوعه موقع الاسم"[12] فـ"ال" الجنسية في كلمة "الاسم" تفيد معنى العموم، أي: كل الأسماء. ولورود الاسم بصيغة الجمع في قوله: "فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازمها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها"[13].

وظاهر هذين القولين أن المواقع التي يقع موقعها الفعل المضارع ليست محصورة في موقع المخبر عنه والتابع فحسب؛ ولكي نتعرف مراد السهيلي بـ (الاسم التابع له) ينبغي أن نستظهر أقواله في نظرية العامل النحوي، وأن نحللها وفق ما قرره النحويون.

وعند النحويين أن الفعل المضارع مرتفع لأنه يقع مواقع الأسماء، يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة"[14]. ثم مثّل لقوله: "موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ"، وهو يعني بهما المبتدأ والخبر بقوله: "فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذاك"[15].

وقد تبع المبرد سيبويه، في أن الفعل المضارع يقع في موضع المبتدأ، وفي موضع الخبر، يقول: "فأما ما كان منها في موضع رفع، فقولك: يقوم زيد. (يقوم) في موضع مبتدأ، وكذلك: زيد يقوم. (يقوم) في موضع الخبر. وإن زيدا يقوم، (يقوم) في موضع خبر (إن)"[16].

وإلى هذا ذهب ابن السراج، يقول: "ألا ترى أنك إذا قلت :"يقوم زيد" جاز أن تجعل "زيدا" موضع "يقوم"، فتقول" زيد يفعل كذا"، وكذلك إذا قلت :"عمرو ينطلق"، فإنما ارتفع "ينطلق"؛ لأنه وقع موقع "أخوك" إذا قلت: "زيد أخوك"[17].

ومواقع الأسماء التي يقع فيها الفعل عند الرماني ستة: "المبتدأ، وموقع خبر المبتدأ، وموقع المفعول الذي يصلح لما فيه الفائدة، وموقع الصفة، وموقع الحال، وموقع المضاف إليه"[18].

وفي تفسير استحقاق الفعل المضارع الرفع رغم أنه يقع موقع الاسم المنصوب، والاسم المخفوض، يقول ابن يعيش: "عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف؛ وأما اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها"[19].

وقد حاولت -جهدي- جمع أقوال السهيلي المتفرقة في نظرية العامل؛ لتفسير مقصده من " الاسم التابع له"، فوجدت أنه يجعل كلًّا من "الخبر، و"الحال"، و"النعت"، و"التوكيد"، و"البدل" الأسماء الأولى في المعنى، رغم أن "الخبر" يأتي بعد "المبتدأ"، و"الحال"، بعد "صاحب الحال"، و"النعت"، بعد "المنعوت، و"التوكيد" بعد "المؤكد"، و"البدل" بعد "المبدل منه". يقول عن العامل في الخبر: "وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل؛ ولذا كان الجريان على المنعوت، والمبدل منه، واتباعه في الإعراب لازما"[20].

وقد يكون السهيلي أفاد عبارة: "هو الاسم الأول في المعنى" من قول سيبويه: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق، ارتفع عبدالله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[21].

فبنى السهيلي عليه قوله إن الحال والنعت والتوكيد والبدل هي الاسم الأول في المعنى أيضا، أي أن الحال بمنزلة صاحب الحال، والنعت بمنزلة المنعوت، والتوكيد بمنزلة المؤكد، والبدل بمنزلة المبدل منه، يقول السهيلي: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه، نحو: "سرت سريعا"، و"جاء زيد ضاحكا"؛ لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى"[22].

وقال في مواطن أخرى متفرقة: "الوصف هو الموصوف"[23]، و"الحال صاحب الحال"[24]، "والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى"[25].

ويظهر مما سبق أن السهيلي يفسر العلاقة بين الخبر والمبتدأ، والحال وصاحب الحال، والتوابع ومتبوعاتها بناء على المعنى، بعيدا عن الصناعة النحوية التي تميز بين هذه الأسماء، من حيث حدودها وشروطها وأحكامها.

ومن قول السهيلي: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه، نحو: "سرت سريعا"، و"جاء زيد ضاحكا"؛ لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى"[26]، يلاحظ أن العامل في "الحال"، و"النعت"، و"التوكيد"، و"البدل" يعمل فيها كلها بطريقة واحدة، من حيث كونها صفة للمصدر، أو الفاعل، أو المفعول.

فالجامع الذي يجمع بينها إذًا هو أنها صفة لما قبلها، والوصف عند السهيلي هو الموصوف كما سبق ذكره؛ لذلك قال عنها: "كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى"، وبما أن خبر المبتدأ مرتفع لأنه: (هو الاسم الأول في المعنى)، فقد بان وجه الشبه بين الخبر وهذه الأسماء (الحال، النعت، التوكيد، البدل)، وقد نصّ على ذلك بقوله:

"وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل"[27]؛ لذلك أطلق السهيلي على مصطلح التابع له، بـ"التابع له"، وقد يكون القصد منه "الخبر" لشبهه بالحال، والنعت، والتوكيد، والبدل, وهو الأقرب، أو أنه قصد بـ"التابع له "بقية مواقع الأسماء. وهذا بعيد.

وإطلاق مصطلح "التابع له" على "الخبر" لا أعلم أن أحدًا من النحويين -في حدود علمي- استعمله سوى السهيلي، وهذا ما جعل البنا -رحمه الله- يستبعد أن السهيلي يقصد به "الخبر". وقد مثّل بجملتين على وقوع الفعل المضارع موقع الخبر، وموقع التابع للخبر، وقد كلّفه هذا التصويب إهمال ما نص عليه سيبويه والبصريون من مواقع الأسماء التي يقع الفعل موقعها.

وبناء على ما سبق يتبين أن عبارة "المخبر عنه" التي وردت عند السهيلي صواب؛ لأن الكلام يدور حول تفسير امتناع المبتدأ عن عمل بعض الحروف فيه، وعدم امتناع الفعل المضارع عن عمل حروف النصب والجزم فيه، مع أن العامل فيهما عامل معنوي. وأن عبارة "التابع له" قصد بها السهيلي خبر المبتدأ، وهو مصطلح تفرّد به السهيلي، ولم يستعمله في كتابه "نتائج الفكر" إلا مرة واحدة. والله أعلم.

المطلب الثاني: مجيء "إذ" بمعنى "أن"

قال السهيلي: "وأما "إذ" في قوله تعالى: (إذ ظلمتم) ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: (لأضربن زيدا إذ شتمني)، فهي -وإن لم تكن ظرفا- ففيها من المعنى الأول طرف، كأنك تنبهه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتم. فإن لم يكن الضرب واقعا في حال الشتم، فله رد إليه، وتنبيه عليه. فقد لاح لك قرب ما بينها وبين "أن" التي للمفعول من أجله، ولذلك شبهها سيبويه بها في سواد كتابه"[28].

وقال البنا -رحمه الله- في الحاشية:" كذا نسب السهيلي هذا القول هنا، وفي كتابه الروض الأنف 286/1، ولم يقع لي هذا القول في الكتاب، ولعله في نسخة من الكتاب لم تصل إلينا"[29].

ولسيبويه في "إذ" قولان صريحان تضمنهما كتابه؛ الأول في أنّ "إذ" بمعنى "أنْ"، والثاني أنّ "إذ" حرف خلع منها معنى الاسمية، وقد حمله السهيلي على أنّ "إذ" بمعنى "أنْ". وفي نسبة القول لسيبويه ما يشير إلى أن هناك أقوالا غير هذا.

1- قال سيبويه: "ومثل "أن" في لزوم "ما" قولهم: "إما لا"، فألزموها "ما" عوضا. وهذا أحرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون: "آثرا ما"، فيلزمون ما، شبهوها بما يلزم من النونات في لأفعلن، واللام في إن كان ليفعل، وإن كان ليس مثله، وإنما هو شاذ كنحو ما شبه مثله، فلما كان قبيحا عندهم أن يذكروا الاسم بعد "أن" ويبتدئوه بعدها كقبح كي عبدُالله يقول ذاك، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا: إذ صرت منطلقا، فأنا أنطلق معك؛ لأنها في معنى "إذ" في هذا الموضع، و"إذ" في معناها أيضا في هذا الموضع إلا أن "إذ" لا يحذف معها الفعل"[30]

2- قال سيبويه: "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي لكن، وإنما، وكأنما، وإذ، ونحو ذلك؛ لأنها حروف لا تعمل شيئا"[31].

ولعله يُفهم من قول السهيلي: "وإنما أخرجوها عن الاسمية في نحو قوله تعالى: "ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم"، جعلها سيبويه ههنا حرفا بمنزلة أن"[32] أنه قول مستنبط من كلام سيبويه؛ لأن سيبويه لم يستشهد بهذه الآية في كتابه، وأغلب الظن أنه مما فهمه السهيلي من أقوال سيبويه خاصة في باب اشتراك الفعل في "أنْ"، وباب (أنْ) التي تكون والفعل بمنزلة المصدر.

المطلب الثالث: القول بأن مرفوع "لولا" فاعل

قال السهيلي: "وأما اختصاص "لا" بالتركيب معها في باب "لولا زيد"، فلأن "لا" قد تكون منفردة تغني عن الفعل، إذا قيل لك: هل قام زيد؟ فتقول: لا. فقد أخبرت عنه بالقعود. وإذا قيل لك: هل قعد؟ فقلت: لا. فكأنك مخبر بالقيام. وليس شيء من حروف النفي يكتفى به في الجواب حتى يكون بمنزلة الإخبار إلا هذا الحرف، فمن ثم صلح الاعتماد عليه في هذا الباب، وساغ تركيبه مع حرف لا يطلب إلا الفعل، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف وفعل، وصار "زيد" بعدها بمنزلة الفاعل. ولذلك قال سيبويه: "إنه مبني على لولا". وهذا هو الحق؛ لأن ما يهذون به من أنه مبتدأ وخبره محذوف، لا يظهر، وخامل لا يذكر"[33].

عقّب البنا -رحمه الله- في الحاشية، بقوله: "لم أجد هذا النص. وانظر الكتاب 279/1 فلعله اعتمد على قوله: "وأما عبدالله فإنه من حديث لولا". ولكن كلامه صريح في أن الاسم بعد لولا مبتدأ"[34]. ولسيبويه في مرفوع "لولا" قولان:

القول الأول: أن مرفوع "لولا" مبتدأ وهو المشهور، قال سيبويه: "وذلك قولك: لولا عبدالله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث "لولا". وأما عبدالله فإنه من حديث "لولا"، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أن ذلك استخبار وهذا خبر"[35].

وله أيضا "ولو بمنزلة "لولا"، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى "أن" نحو: لو أنك ذاهب. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما تشبهه"[36].

القول الثاني: أن مرفوع "لولا" فاعل، يقول سيبويه: "تقول: ظننت أنه منطلق، فظننت عاملة، كأنك قلت: ظننت ذاك، وكذلك وددت أنه ذاهب؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك. وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فأن مبنية على "لولا" كما تبنى عليها الأسماء. وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيرا له، فأن مبنية على "لو" كما كانت مبنية على "لولا"، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أن وما بعدها في موضعه"[37].

وهذا القول هو ما نسبه السهيلي إلى سيبويه، ولم يعثر عليه البنا -رحمه الله-، وهو قول شبّه فيه سيبويه (لولا) بـ(ظننت)، وأنّ ما بعدها مبني عليها، سواء أكان مصدرا مؤولا أم اسما.

المطلب الرابع: منع الخليل من تقديم الخبر على المبتدأ

قال السهيلي: "فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح نحو قوله سبحانه: "وآيةٌ لهم الليل"، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: "مسيءٌ أنت"، و"مسكينٌ فلان"، لاسيما وفي الحديث: "مسكين رجل لا زوج له، مسكينة امرأة لا زوج لها"، قلنا لا يخفى على مثل الخليل هذه الشواهد ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك"[38]، قال البنا -رحمه الله- في الحاشية: "عبارة سيبويه لا يُفهم منها أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، قال278/1: "وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر، فتقول: ضرب زيدا عمرو. وعمرو على "ضرب" مرتفع". وقد بيّن السيرافي وجه القبح، فقال:

"يريد أن قولك (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما والنية فيه التأخير، كما تقول: ضرب زيدا عمرو، والنية تأخير (زيد) الذي هو المفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل" هذا إلا أن يكون للخليل في الكتاب نص غير هذا"[39].

وقد بحثت في كتاب سيبويه فلم أجد نصا صريحا يُمنع فيه من تقديم الخبر على المبتدأ. إلا أنّ هناك نصين في الأبواب التي تسبق الباب الذي وردت فيه عبارة سيبويه، تتضمن المعاني التي ذكرها السهيلي، وهي: معاني المدح، والذم، والتعظيم، والترحم، إذ جعلها شرطا لتقديم الخبر على المبتدأ. لا سيما أن في كلام سيبويه ما يشير إلى تلك المعاني، يقول: "وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميميٌ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدالله، وخزٌ صُفتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد، وقام زيد قبح"[40]، وقد جعل الرضي ذلك من المواطن التي يجب فيها تقديم الخبر، يقول: "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك: تميمي أنا, إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر"[41].

ومن النصوص التي وردت في كتاب سيبويه، وهي تحمل الفكرة التي يقوم عليها القول بمنع تقديم الخبر، ما يأتي:

1- قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها. لو قلت: مررت بعبدالله أخيك صاحب الثياب أو البزاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به"[42].

2- قال سيبويه: "ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب"[43].

ورد النصان السابقان في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وباب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، ومن أبرز الأحكام في هذين البابين، أن الأسماء المنصوبة تنصب بفعل يقدر بلفظ المعنى، نحو: أمدح وأذم، وأرحم، ونحوها، وأنه لا يمدح ولا يذم ولا يترحم إلا بألفاظ تدل على هذا المعنى، وقد أخذ السهيلي -رحمه الله- هذه الأحكام وجعلها شرطا يتوقف عليه تقديم الخبر على المبتدأ، يقول: "قلنا: لا يخفى على مثل الخليل مثلُ هذه الشواهد ولكنّه أراد منع تقديم الخبر

الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولا في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: "حسنٌ زيد"، فإن المعنى: أستحسن زيدا. وإذا قلت: "مسيءٌ عمرو"، فالمعنى: "أذم عمرا. وإذا قلت: "مسكين فلان"، فالمعنى: أرحم فلانا وأرق له. وأشعرت هذه الصفات كلها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحا لكان مقدما والاسم مؤخرا، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم في المعنى. وأما إذا تجرد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: "قائم زيد"، و"ذاهب عمرو"، و"خياط أخوك" فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم"[44].

ويظهر أن السهيلي فيما نسبه إلى الخليل متأثر بما يعرف عند الفقهاء بتخريج الفروع على الأصول، وهو علم "يكشف عن أصول وقواعد الأئمة من خلال فروعهم الفقهية وتعليلاتهم للأحكام"[45] وهذا منهج غير معهود عند النحويين؛ لذا لا أستبعد أن يعد النحاة ما نسبه السهيلي إلى الخليل من الوهم، ولو حاولنا أن نتفهم فكر السهيلي ومنهجه في تعامله مع أقوال الخليل وسيبويه، لاستبان الأمر، واتضح أن السهيلي يتعامل مع الأقوال بشيء من التوسع، كأن يخرّج على أصول العالم وقواعده قولا ينسبه إليه، كما خرج على أصول الخليل وقواعده التي قررها في باب ما ينتصب على المدح والذم. أو ينقل فكرة قول في مسألة ما إلى مسألة أخرى، كما في تركيب (سواء عليهم)، فقد حمل السهيلي إعرابه على قول سيبويه، في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، يقول سيبويه: "ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّت، فحملت الثاني على المعنى"[46]، وقال أيضا في موطن آخر: "وإذا قلت: له صوت، فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به... ومن ذلك عليه نوحٌ نوحُ الحمام، على غير صفة؛ لأن الهاء التي في "عليه" ليست بفاعل"[47].

وقد بين السهيلي وجه الشبه بين التركيبين، فقال: "ألا ترى كيف صار المجرور في قولهم: "له صوت صوتَ غراب"، بمنزلة الفاعل في يصوّت". حتى كأنك نطقت بيصوّت، فنصبت "صوتَ غراب"؛ لذلك، وإذا قلت: "عليه نوحٌ نوحُ الحمام"، رفعت: نوحُ الحمام؛ لأن الضمير المخفوض بعلى ليس هو الفاعل الذي ينوح، كما في مسألة "له صوتٌ صوتَ حمار"، وكذلك المجرور في "سواء عليهم"، هو الفاعل الذي في قولك: لا يبالون، ولا يلتفتون، إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات، والمتكلم

لا يريد غير هذا بوجه، فصار الفاعل مذكورا، والمبالاة معقولة متصورة، فوقعت الجملة الاستفهامية مفعولا لها"[48].

ورغم وضوح القياس الذي أجراه السهيلي على قول سيبويه في كون الضمير المجرور في محل فاعل، إلا أن أبا حيان في التذييل والتكميل وصف هذا القول بالغرابة، فقال: "وللسهيلي في هذه المسألة مذهب غريب"[49]، ولعل السبب يعود إلى أن المنهج الذي سلكه السهيلي غير معهود عند النحويين.

يظهر مما سبق أن الخليل وسيبويه ليس لهما نص صريح في منع تقديم الخبر، لكن سيبويه نقل عن الخليل في باب ما ينصب على المدح والذم والتعظيم ما يفهم منه عنايتهما بهذه المعاني- كما سبق بيانه- وقد كشفت لنا هذه المعاني عن أنّ نسبة القول إلى الخليل جاءت على سبيل الاستنباط وتخريج الفروع على الأصول، ومما يدل على الشبه بين تأخير المبتدأ، والاسم المنصوب على المدح والذم، أن السهيلي حمل إعراب المبتدأ في (محسن زيد)، و(مسيء عمرو) على إعراب هذه الأسماء المنصوبة، وقدر الجملتين بـ:(أمدح زيدا، وأذم عمرا)، أي أن المبتدأ مفعول به في المعنى.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

توصل البحث بعد العرض السابق إلى نتائج منها:

1- يقصد السهيلي من عبارة (الاسم التابع له) خبر المبتدأ، وعليه فإن قول السهيلي: "فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له" صواب لا خطأ فيه. وهو ما ورد في المخطوطتين (أ، ب). وإطلاق مصطلح (التابع) على الخبر، مصطلح خاص بالسهيلي -رحمه الله-.

2- يتضمن كتاب سيبويه ما نسبه السهيلي إليه من أنّ (إذ) تأتي بمعنى (أن)، وأنّ مرفوع (لولا) يعرب فاعلا.

3- أنّ ما نسبه السهيلي إلى الخليل من أنه يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، جاء على طريقة ما يعرف بتخريج الفروع على الأصول عند الفقهاء.

ثانيا: التوصيات

ويوصي البحث:

بأن يحرص الباحثون على جمع أقوال العلماء وآرائهم المنثورة؛ لدراستها وتحليلها ومقارنة بعضها ببعض؛ لأنها خير ما يُفسر ما يُشكل من كلام العلماء أنفسهم، وليس ما يفهم منه. وأن منهج تخريج الفروع على الأصول يُعد من الآليات التي طبقها السهيلي في دراسته لكتاب سيبويه، وهو من الأصول الفقهية التي لا يعمل بها النحويون.

الهوامش والإحالات:

([1]) ابن دحية، المطرب: 230، ترجمة رقم (167).

([2]) ابن الأبار، التكملة: 32، ترجمة رقم (89). المقري: نفح الطيب: 400/3.

([3]) السهيلي: نتائج الفكر: 8.

([4]) ابن دحية، المطرب: 230 ترجمة رقم (167). ابن خلكان، وفيات الأعيان: 143/3، ترجمة رقم (371).

([5]) البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: 49.

([6]) ابن دحية، المطرب: 233.

([7]) نفسه: 237.

([8]) ولد أباه: تاريخ النحو العربي: 251.

([9]) السهيلي، نتائج الفكر: 78.

([10]) نفسه: 78، حاشية رقم (5).

([11]) نفسه: 78.

([12]) نفسه، الصفحة نفسها.

([13]) نفسه: 79.

([14]) سيبويه، الكتاب: 10/3،9.

([15]) نفسه، الصفحة نفسها.

([16]) المبرد، المقتضب: 5/2.

([17]) ابن السراج، الأصول في النحو: 583/2.

([18]) الرماني، شرح كتاب سيبويه: 803.

([19]) ابن يعيش، شرح المفصل: 220/4.

(20) السهيلي، نتائج الفكر: 406، 407.

(21) سيبويه، الكتاب: 127/2.

(22) السهيلي، نتائج الفكر: 387.

(23) نفسه: 392.

(24) نفسه: 387.

(25) نفسه: 358.

(26) نفسه: 387

(27) نفسه: 406، 407.

(28) نفسه: 135.

(29) نفسه، الصفحة نفسها.

(30) سيبويه، الكتاب:294/1.

(31) نفسه: 116/1.

(32) السهيلي، نتائج الفكر: 134.

(33) نفسه: 349.

(34) نفسه: 349.

(35) سيبويه، الكتاب: 129/2.

(36) نفسه: 139/3.

(37) نفسه: 120/3، 121.

(38) السهيلي: نتائج الفكر: 407.

(39) نفسه، الصفحة نفسها.

(40) سيبويه، الكتاب: 127/2.

(41) الرضي، شرح الكافية: 263/1.

(42) سيبويه، الكتاب: 69/2.

(43) نفسه: 75/2.

(44) السهيلي، نتائج الفكر: 408.

(45) الباحسين، التخريج عند الفقهاء والأصوليين: 21.

(46) سيبويه، الكتاب: 356/1.

(47) نفسه: 365/1.

(48) السهيلي، نتائج الفكر: 431.

(49) أبو حيان، التذييل والتكميل: 348/3.

قائمة المصادروالمراجع:

1) ابن الأبار، أبو عبدالله محمد، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبدالسلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ.

2) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1398هـ.

3) الباحسين، يعقوب، التخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرشد، السعودية، 1425هـ.

4)البنا، محمد، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي للطباعة والنشر، لبنان، 1405هـ.

5) أبوحيان، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1430هـ.

6) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

7) ابن دحية، عمر، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الإبياري، وحامد عبدالمجيد، وأحمد بدوي، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1374هـ.

8) الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1418هـ.

9) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: محمد التراس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1439هـ.

10) السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، السعودية، 1404هـ

11) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1434هـ.

12) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتصب، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1996م.

13) المُقَرِّي، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1997م.

14)ولد أباه، محمد، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

15) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

Arabic References:

1) Ibn al-ʾAbbār, ʾAbū ʿAbdallāh Muḥammad, al-Takmilah lil-kitāb al-Ṣilah, ed: ʿAbdalssalām al-Harrās, Dār al-Fikr li-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, Bayrūt, 1995.

2) al-Bāḥusaīn, Yaʿqūb, al-Takhrīj ʿinda al-Fuqahāʾ & al-ʾUṣūlīyīn, Maktabat al-Rushd, al-Saʿūdīyah, 2004.

3) ʾAbū Ḥaīyān, ʾAḥmad Ibn Yūsuf, al-Taḏyīl & al-Takmīl fī Sharḥ al-Tashīl, ed: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, 2009.

4) Ibn Khallikān, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʾIbrāhīm, Wafīyāt al-ʾAʿīān & ʾAnbāʾ ʾAbnāʾ al-Zamān, ed: ʾIḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D.

5) Ibn Diḥīah, ʿUmar, al-Muṭrib min ʾAshʿār ʾAhl al-Maġrib, ed: ʾIbrāhīm al-ʾIbārī, & Hāmd ʿAbdalmajīd, & ʾAḥmad Badawī, Dār al-ʿIlm lil-Malāyyn lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, Bayrūt, 1955.

6) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfīyah, ed: Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Jāmiʿat Qāryūnis, Lībīyā, 1978.

7) al-Rummānī, ʿAlī Ibn ʿĪsā, Sharḥ Kitāb Sībawayh, Doctoral thesis, Jāmiʿat al-ʾImām Muḥammad Ibn Saʿūd al-ʾIslāmīyah, al-Riyāḍ, 1997.

8) Ibn al-Sarrāj, ʾAbūbakr Muḥammad, al-ʾUṣūl fī al-Naḥw, ed: Muḥammad al-Tarrās, Dār al-Salām lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Tarjamah, al-Qāhirah, 2018.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

9) al-Suhaīlī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʿAbdallāh al-Suhaīlī, Natā'ij al-Fikr fī al-Naḥw, ed: Muḥammad 'Ibrāhīm al-Bannā, Dār al-Riyāḍ, al-Ssaʿūdīyah, 1984.

10) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUthmān Ibn Qanbar, al-Kitāb, ed: ʿAbdalssalām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Miṣr, 1434.

11) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Mqtṣb, ed: Muḥammad ʿUḍaīmah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1996.

12) al-Bannā, Muḥammad, ʾAbū al-Qāsim al-Suhaīlī & Maḏhabahu al-Naḥwī, Dār al-Bayān al-ʿArabī lil-Ṭtibāʿah & al-Nashr, Lubnān, 1405.

13) Waldʾ Abāh, Muḥammad, Tārīkh al-Naḥw al-ʿArabī fī al-Mashriq & al-Maghrib, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2008.

14) al-Muqarrī, ʾAḥmad Ibn Muḥammad, Nafḥ al-Ṭṭīb min Ġuṣn al-ʾAndalus al-Rraṭīb, ed: ʾIḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1997.

15) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh Ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.